حميدتي: نتطلع إلى مزيد من التطور في علاقتنا بتركيا

قال محمد حمدان دقلو "حميدتي"، نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، إن بلاده تتطلع إلى مزيد من التطور في علاقاتها مع تركيا لمصلحة الشعبين.

وأضاف في تدوينة عبر صفحته على فيسبوك: "سعدتُ بمشاركة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، افتتاح مسجد تقسيم بإسطنبول، متزامنا مع احتفالات تركيا بفتح القسطنطينية".

وتابع حميدتي الذي بدأ الخميس زيارة لتركيا تستمر يومين: "شكري وامتناني للرئيس أردوغان وحكومته وشعب تركيا على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال، نتطلع إلى مزيد من التطور في علاقاتنا لصالح الشعبين".

وفي وقت سابق الجمعة، قال الرئيس أردوغان، إن "مسجد تقسيم" هو بمثابة "رمز جديد" لاستقلال تركيا، معربا عن شكره لكل من ساهم في "النضال الطويل" من أجل بناء المسجد.

جاء ذلك في كلمة، عقب مشاركته في أول صلاة جمعة بالمسجد المطل على ساحة تقسيم الشهيرة وسط إسطنبول تزامنا مع افتتاحه.

ورحب أردوغان بالضيوف من السودان، يتقدمهم حميدتي، والقادمين من بقية الدول الشقيقة المشاركين في الافتتاح لمشاطرة تركيا فرحتها بهذه المناسبة.

عقب انتهاء الحرب على القطاع واستشهاد نحو 200 فلسطيني

التعاون بين القوى الإقليمية مفتاح إعادة إعمار غزة

عزت حامد

عقب انتهاء الحرب الإسرائيلية على غزة واستشهاد ما يزيد عن 200 فلسطيني ، من المنتظر أن يقوم يزور وزير خارجيتها، غابي أشكنازي، القاهرة بداية الأسبوع المقبل، من أجل التداول مع نظيره المصري، سامح شكري، حول ما تصفه إسرائيل بـ"اتفاق تهدئة طويل الأمد" مع حركة حماس.

وتشير صحيفة نيويورك تايمز إلى أهمية ودقة الدور الذي تلعبه القاهرة الأن ، موضحة أن إسرائيل أو بالأصح دوائر أمنية وسياسية إسرائيلية تنظر إلى مصر بأعتبار إنها "عامل مركزي بإمكانه ممارسة ضغوط وإقناع حماس بالموافقة على مطلب إسرائيلي باشتراط إعادة إعمار قطاع غزة بحل قضية الأسرى والمفقودين الإسرائيليين في غزة".

وكان رئيس المكتب السياسي لحماس في غزة، يحيى السنوار، قد قال أمس، إن عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل يمنع تنفيذ صفقة تبادل أسرى، لكنه أشار إلى أنه توجد فرصة لدفع صفقة كهذه.

غير أن الصحيفة اشارت إلى أهمية تحدي إعادة الإعمار الأن ، مشيرة إلى أن غزة بحاجة إلى تنظيم عملية شاملة وواسعة من أجل إعادة الإعمار فورا ، غير أن هذه الخطوة ستستغرق وقتًا طويلاً وسيتم ذلك بمساعدة مصر وقطر والدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. وأشار تقرير خاص بثه التليفزيون البريطاني إلى أن إعادة إعمار غزة ستجلب حياة أكثر احتراما لسكان القطاع المتضررين من الأزمات التي سببها العدوان الإسرائيلي.

وأضاف التقرير أنهم من أجل إعادة التأهيل يحتاجون إلى مصالحة سياسية حتى لا تتكرر هذه الكارثة. وتأخذ الحكومة الفلسطينية على عاتقها مسؤولية إعادة التأهيل ووجهت فريق هذا الموضوع لتقديم تقرير عام عن الأضرار التي حدثت ومقدار الأموال اللازمة لذلك ، لتوجيه المهتمين بالتبرع للعامل المناسب في الحكومة و التنسيق مع ديوان رئيس الوزراء والعمل على تخفيض الأضرار بالتنسيق مع ديوان رئيس مجلس الوزراء. بالإضافة إلى ذلك ، وجهت الحكومة الصليب الأحمر لتلقي الدعم والمساعدات المالية وتحويلها إلى غزة ، وأكدت أنه سيتم فتح حسابات بنكية للجهات التي تجمع التبرعات لعلاج الجرحى ، وذلك بموافقة الحكومة. من أجل خلق الشفافية ووصول الأموال إلى المواقع والأماكن المخصصة لها.

اللافي أنه وفي ذروة كل هذا تتواصل محاولات تحقيق وبلورة المصالحة الفلسطينية ومحاولات التقارب بين ممثلين عن حركة حماس وفتح ، وهي المحاولات التي يقودها عن حركة فتح القيادي جبريل الرجوب أمين سر الحركة ، مع صلاح العاروري القيادي الشهير في حركة حماس.

ويأتي ذلك بعد انتهاء عملية "سيف القدس"، وهي العملية التي تواصلت لما يقرب من 11 يوما دون نجاح في تحقيق أي هدف بها. وتشير صحيفة دنيا الوطن الفلسطينية إلى وجود تفاعلات داخلية خاصة من قيادات حماس في غزة إزاء البدء الفعلي الأن لمحادثات المصالحة ، حيث تشير مصادر إلى وجود من يعارض الحديث مع الرجوب لأنه كان متورطا في قرار أبو مازن بتأجيل الانتخابات وحتى الضغط على النظام السياسي الفلسطيني في هذا الشأن.

اللافت أن بعض من كبار المسؤولين في حركة فتح أشاروا أيضا إلى أهمية الفترة الحالية ، موضحين أن حركتي فتح وحماس في طريقهما للاتفاق من أجل إنهاء الاحتقان الداخلي والمحافظة على روح الوحدة الوطنية في الشارع الفلسطيني، وذلك خلال اجتماع عقده عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب في مكتبه مع ممثلين عن حركة حماس قبل ايام، وفق ما كشفه مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الانسان عمار دويك.

وحسب دويك فقد "اجرى الرجوب اتصالا هاتفيا مع نائب رئيس المكتب السياسي لـ حماس صالح العاروري حيث جرى خلال الاتصال الذي تم أمام أعضاء من مركزية فتح إبلاغه بما تم التوصل إليه من توافقات، وهو ما باركه العاروري ووافق عليه."

وكان دويك قد أطلق مبادرة تحت عنوان "نحو ميثاق شرف للحفاظ على الوحدة"، وقد حظيت على تأييد العديد من الفصائل والأحزاب الفلسطينية .

وقال دويك ان المبادرة التي طرحها قبل أيام جرى إرسالها الى العديد من القيادات في الجبهة الديمقراطية، حركة فتح، حركة حماس، حزب الشعب، والذين تفاعلوا بإيجابية وأبدوا تأييدهم ودعمهم الكامل لها، ولأية مبادرة أو تحرك لتخفيف حالة التوتر والاستقطاب التي سادت في الشارع الفلسطيني خاصة في الضفة الغربية في الأسبوع الأخير.

واوضح دويك انه توجه قبل يومين للقاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب لعرض المبادرة عليه ودعمه لها، حيث كان يعقد في مكتبه اجتماعا بحضور أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح وممثلين عن حركة حماس، اتفقوا فيه على عدد من النقاط الهامة التي من شأنها إزالة التوتر والحفاظ على روح الوحدة الوطنية، والتأكيد على وقف الاعتقال السياسي بين الطرفين واحترام الحريات وتجريم المسّ بالرموز الوطنية، كما اتفقوا على أن أي إساءة من أي شخص يجب التعامل معها كإساءة فردية وعدم تعميمها.

اللافت أن التفاعلات السياسية المرتبطة بهذه القضية تتواصل ، خاصة مع تباين الآراء إزاء تحقيق المصالحة بين حركة حماس وفتح ، وتشير بعض من التقارير إلى أن محاولات التقارب بين فتح وحماس تواجه بالكثير من الاعتراضات من الجانبين ، وأشارت صحيفة انديبندنت في تقرير لها إلى أن المكتب السياسي لحركة حماس فضلا عن الكثير من القيادات العسكرية الأخرى تشير إلى عدم ثقتها في استئناف محادثات المصالحة مع حركة فتح الآن ، قبل تحويل أموال إعادة الإعمار الخاصة بقطاع غزة مباشرة إلى الحركة بدون الإشراف التقني من السلطة الفلسطينية أو من أي جهة أخرى .

على الجانب الآخر وفي حركة فتح ، هناك ضغوط شديدة على القيادي وأمين سر اللجنة التنفيذية جبريل الرجوب ، والذي يقود محادثات المصالحة مع الحركة من أجل التحقق من دوافع حماس ومدى جديتها في المصالحة ، خاصة في ظل التخوف من أن دعوة حماس للمصالحة هي مجرد عرض غير صادق أو جدي ، والهدف منه فقط هو السيطرة السياسية أو الأمنية على مناطق الضفة الغربية لدعم تحكم حماس بها.

من ناحية أخرى تهتم الكثير من التقارير الغربية بمنظومة إعادة إعمار غزة ، خاصة في ظل الزيارات المكوكية التي قام بها عدد من كبار المسؤولين الدوليين للمنطقة أخيرا.

ومؤخرا زار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بيلينكن رام الله ، وهناك عقد أجتماعا مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن في مقر الرئاسة في رام الله ، وناقشا آخر التطورات في فلسطين ، وسبل تحسين العلاقات بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة. وقال بلينكين إن الولايات المتحدة ستعيد فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية وستقدم مساعدات مالية قدرها 75 مليون دولار للسلطة الفلسطينية لتطوير المشاريع ومساعدة 2 مليون دولار للأونروا.

وذكر بلينكين أن السلطة الفلسطينية هي العامل الرئيسي لإعادة تأهيل غزة ، وبالتالي ستمر جميع أموال إعادة التأهيل من خلالها وستعمل على تحقيق أفضل استثمار لها لجميع سكان غزة.

وتشير صحيفة انديبندنت في تقرير لها إلى أهمية الدور الأمريكي في مسيرة التسوية ، وهو الدور الذي بات منوطا بالكثير من التطورات والأهم المحاور السياسية الدقيقة والمهمة وعلى رأسها مصر ، خاصة وأن وضعنا في الاعتبار أن الرئيس الأمريكي جو بايدن تحدث مرتين مع نظيره المصري عبد الفتاح السياسي لأول مرة منذ أنتخابه رئيسا للولايات المتحدة.

اللافت أن صحيفة بوليتيكو الدولية اشارت إلى أن تداعيات الصراع والخلافات بالشرق الأوسط لم تكن ضمن أولويات إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، حتى اندلاع الحرب الأخيرة قبل نحو ثلاثة أسابيع، إلا أن واشنطن سرعان ما وجدت نفسها منخرطة في قلب الصراع، ومضطرة لإرسال وزير خارجيتها أنتوني بلينكن إلى المنطقة في مهمة تبدو صعبة، ولكن ليست مستحيلة، لدعم التهدئة وبحث سبل إيصال المساعدات، واستكشاف آفاق إحياء مفاوضات التسوية.

المثير للانتباه أن بعض من الصحف اشارت بدورها أيضا إلى الدور الذي تلعبه الكثير من الدول العربية للارتقاء بمنظومة العمل الفلسطيني ، وتشير صحيفة بيروت أوبزرفر أن عدد من كبار المسؤولين العرب التقتوا أخيرا بممثلي السلطة الفلسطينية في الأيام الأخيرة ، وهي اللقاءات التي عبر فيها بعض من اللواء المسؤولين عن ملف فلسطين في هذه الأجهزة صراحة عن مخاوفهم من سيطرة هادئة لحركة حماس في الضفة الغربية.

وبحسب المعلومات التي تلقتها مصادر عربية موثوقة وحصلت عليها بيروت أوبزرفر، فإن حماس تحاول كسب المزيد من الشعبية في ظل التأييد الشعبي للحركة عقب الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة.

وقال مصدر فلسطيني لبيروت أوبزرفر أن حملة التحريض التي تقوم بها حماس ضد قيادة السلطة الفلسطينية ، والتي استخدمها حتى جبريل الرجوب القيادي في فتح ، تستند إلى نشطاء حماس في الضفة الغربية الذين يتلقون المساعدة من الخارج.

وقال أحد رؤساء الأجهزة الأمنية العربية أن تركيا تساعد حماس في إقامة نشاطها في القدس الشرقية ، في محاولة لدفع نفوذ الأردن إلى الخارج في هذه المنطقة.

عموما فإن التطورات السياسية الحالية بالمنطقة مفتوحة الأن أمام الكثير من التطورات المهمة والدقيقة ، الأمر الذي يزيد من أهمية هذه النقطة.

حجم الدمار في غزة

تمديد العقوبات الدولية على جنوب السودان لعام إضافي

اعتمد مجلس الأمن الدولي قرارا أمريكيا بتمديد العقوبات على جنوب السودان حتى 31 مايو 2022.

وتشمل تلك العقوبات تجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة، على الأفراد والكيانات من الحكومة والمعارضة، كما مدد القرار نفسه ولاية فريق الخبراء المنبثق عن لجنة جزاءات جنوب السودان حتى مطلع يوليو 2022.

القرار أعلنه، للصحفيين، رئيس مجلس الأمن السفير الصيني، تشانغ جيون، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية لأعمال المجلس لشهر مايو الجاري.

وأكد القرار "استعداد مجلس الأمن لمراجعة حظر الأسلحة من خلال التعديل أو التعليق أو الرفع التدريجي ، حسب الاستجابة للوضع".

وكان المجلس قد جدد آخر مرة نظام العقوبات الخاص بجنوب السودان في 29 مايو 2020 باعتماد القرار 2521 ، وامتنعت الصين وروسيا وجنوب إفريقيا حينها عن التصويت.

وحدد قرار المجلس الصادر الجمعة، بموافقة 13 عضوًا من أعضاء المجلس (15 دولة) وامتناع عضوين عن التصويت (هما الهند وكينيا) مجموعة معايير استندت إلى تقرير أمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش" الصادر في 31 مارس الماضي، بشأن القضايا السياسية والأمنية والإنسانية بجنوب السودان.

وتتناول العقوبات التي حددها القرار ضرورة الانتهاء من عملية مراجعة الدفاع والأمن الاستراتيجية، واحراز تقدم في إنشاء وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك في الإدارة السليمة لمخزونات الأسلحة والذخيرة الموجودة.

كما تضمن القرار معيار مرجعي آخر بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في البلاد.

وطلب قرار مجلس الأمن من غوتيريش إجراء تقييم للتقدم المحرز بشأن تلك المعايير بحلول 15 أبريل 2022 كما طلب من جنوب السودان تقديم تقرير إلى لجنة الجزاءات التابعة للمجلس بشأن التقدم المحرز في تلك المعايير بحلول منتصف الشهر نفسه.

وحث القرار سلطات جنوب السودان بقوة على تحسين مشاركتها مع فريق الخبراء ومنع أي إعاقة لتنفيذ ولايته

وفرض مجلس الأمن الدولي عقوبات دولية في مارس 2015، شملت "فرض تدابير تجميد الأرصدة أو حظر السفر على الأفراد والكيانات (من الحكومة والمعارضة) المسؤولة عن الإجراءات والسياسات التي تهدد السلم والأمن أو الاستقرار في جنوب السودان"

السودان: الملء الثاني لـ «سد النهضة» الإثيوبي خطر علينا

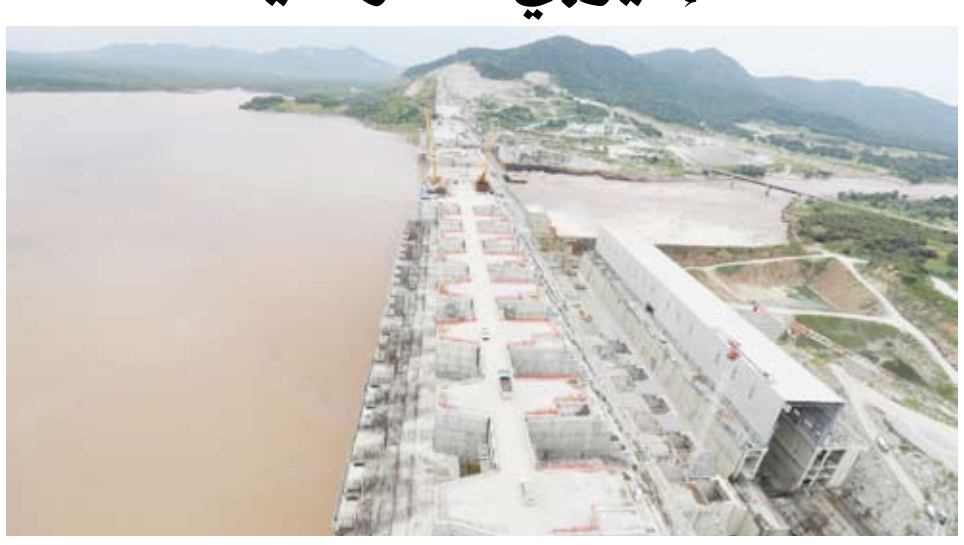

سد النهضة

قالت وزيرة الخارجية السودانية مريم الصادق المهدي، إن الملء الثاني لـ"سد النهضة" الإثيوبي دون اتفاق قانوني، يمثل خطرا على بلادها. جاء ذلك خلال لقائها بالرئيس الغاني نانا أكوفو أدو، في العاصمة أكرا، التي تزورها ضمن جولة إفريقية، وفق وكالة الأنباء السودانية.

وقالت المهدي: "الملء الثاني للسد والتشغيل بدون اتفاق قانوني وضمان الاستمرار يمثل خطرا حقيقيا على السودان".

وأردفت: "السودان يتبنى الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية مع دور أكبر للمجتمع الدولي"، مطالبةً غانا بـ"دعم موقف السودان العادل والمعتدل".

وأشارت أن غانا من الدول المهمة لبلادها، التي "تحرص على تفعيل علاقات التعاون الإقليمي والانفتاح الدولي والدخول في شراكات استراتيجية". وأكدت على "موقف السودان في إيجاد حل سلمي للنزاع بخصوص سد النهضة والحدود مع الجارة إثيوبيا".

واستدركت: "السودان حريص على استقرار المنطقة ومرجعيته القانون الدولي والمعاهدات المشتركة". بدوره، شدد الرئيس الغاني، على ضرورة "وضع أسس واضحة لحل قضايا الأنهار في إفريقيا كمدخل للتعاون (بين دول القارة)".

وأكد رفضه "للتصرفات الأحادية، التي ستكون سابقة تضر بكل القارة"، بحسب ذات المصدر. والخميس، بدأت وزيرة الخارجية السودانية، جولة إفريقية، تشمل نيجيريا وغانا والسنغال والنيجر، للتباحث بشأن تطورات ملف سد "النهضة".

وأعلن كبير المفاوضين السودانيين في ملف السد، مصطفى حسين الزبير، خلال مؤتمر صحفي، أن إثيوبيا بدأت بالفعل الملء الثاني.

وتصر إثيوبيا على ملء ثان للسد، يُعتقد أنه في يوليو وأغسطس المقبلين، بعد نحو عًام على ملء أول، حتى "لو لم تتوصل إلى اتفاق".

بينما يتمسك السودان ومصر بالتوصل أولا إلى اتفاق ثلاثي، للحفاظ على منشآتهما المائية، وضمان استمرار تدفق حصتيهما السنوية من مياه نهر النيل.

العراق: 6 منظمات دولية ومحلية تندد بمحاولات إسكات الناشطين

نددت 6 منظمات دولية ومحلية، معنية بحقوق الإنسان، بحملات إسكات الناشطين في العراق عبر القتل والاختطاف والاعتقال التعسفي.

وأعربت المنظمات في بيان مشترك، "عن القلق البالغ إزاء ما يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمتظاهرون عبر القتل والاعتقال التعسفي والاختطاف".

ودعا البيان، الذي وصل الأناضول نسخة منه، "السلطات العراقية (إلى) وضع حد لجميع المضايقات، ومحاسبة الجناة".

وأضاف: "هناك قلق تجاه إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان وما يترتب على ذلك من قيود على حقهم في الحياة والأمن وحرية التعبير وتكوين الجمعيات في العراق".

كما دعا البيان، الحكومة العراقية والسلطات في إقليم كردستان (شمال)، إلى أن "يكون جميع المدافعين عن حقوق الإنسان قادرين على القيام بأنشطتها المشروعة في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام وبلا قيود تذكر، بما في ذلك المضايقات القضائية".

ولم يصدر تعليق فوري من الحكومة العراقية أو سلطات إقليم كردستان على ما ورد في بيان المنظمات الست.

والمنظمات هي، مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (برنامج مشترك بين الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب)، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، والمرصد العراقي لحقوق الإنسان، ومركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحفيين، وجمعية الأمل العراقية، والشبكة العراقية للإعلام المجتمعي، وجميعها منظمات غير حكومية.

والحراك الشعبي بالعراق بدأ في أكتوبر 2019، ولا يزال مستمرا على نحو محدود، ونجح في الإطاحة بالحكومة السابقة برئاسة عادل عبد المهدي.

ويتهم المحتجون القوى السياسية الحاكمة بالضلوع في فساد مالي وسياسي وارتباط بالخارج على حساب مصالح العراقيين.

ووفق إحصاء الحكومة، فإن 565 من المتظاهرين وأفراد الأمن قتلوا خلال احتجاجات 2019، بينهم عشرات النشطاء تعرضوا للاغتيال على أيدي مجهولين.

وتعهدت حكومة مصطفى الكاظمي، وهي تتولى السلطة منذ مايو 2020، بمحاكمة المتورطين في قتل المتظاهرين والنشطاء، لكن لم يتم تقديم أي متهم للقضاء حتى الآن.